احتمال معاني القراءات في سورة الفاتحة ومقاصده
دراسة تحليلية

The Potentiality of Meaning in the Qurʾanic Readings of Sūrat al-Fātiḥah and Its Objectives: An Analytical Study

10.35781/1637-000-145-002

د. آلاء أحمد فالح الشريف*

*أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية المشارك
الكلية الجامعية بالليث

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الاحتمال وعلاقته بعلوم القراءات، وبيان صوره ومقاصده الواردة في القراءات المختلف فيها في سورة الفاتحة، إيضاح موقف العلماء من هذه المعاني المحتملة، وبيان مدى صوابيّتها، من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك عبر تأصيل مفهوم الاحتمال في علوم القراءات، ثم استقراء تطبيقاته في سورة الفاتحة، وتحليل توجيهات الموجهين وتقويمها، وقد توصلت الباحثة إلى أن الاحتمال المعنوي في سورة الفاتحة انقسم إلى قسمين رئيسيين: احتمال مقبول، كليا أو جزئيا، والآخر: احتمال مردود، كما خلصت إلى أن من أبرز مقاصد احتمال معاني القراءات في الفاتحة: التنوع والشمول والملاءمة، والإيجاز والاختصار، وقد أوصت الباحثة بدراسة جوانب الاحتمال اللفظي والرسمي والصوتي في القراءات القرآنية ولا سيما في سورة الفاتحة، وتعميم هذه الدراسات على سائر القراءات في القرآن الكريم، مع العناية بدراسة مظاهر التكلف في تناول القراءات القرآنية وتدريسها وتوجيهها.

الكلمات المفتاحية: الاحتمال، معاني القراءات، سورة الفاتحة، المقاصد.

ISSN : 2410-1818

The Potentiality of Meaning in the Qurʾanic Readings of Sūrat al-Fātiḥah and Its Objectives: An Analytical Study

Dr. Alaa Ahmed Faleh Alshareef*

*Associate Professor in Islamic Teaching and Culture Department, Allith University College

Abstract

This study aims to examine the concept of **potentiality (iḥtimāl)** and its relationship to the science of Qurʾanic readings, and to clarify its forms and purposes as manifested in the variant readings of *Sūrat al-Fātiḥah*. It further seeks to elucidate the scholarly positions regarding these potential meanings and to assess the validity of their interpretations. The study adopts a descriptive and inductive methodology, proceeding through establishing the theoretical foundations of the concept of potentiality within the discipline of Qurʾanic readings, followed by surveying its applications in *Sūrat al-Fātiḥah*, and analyzing and evaluating the interpretive approaches adopted by the scholars.

The study concludes that semantic potentiality in *Sūrat al-Fātiḥah* is divided into two principal categories: acceptable potentiality, whether wholly or partially, and unacceptable (rejected) potentiality. It also finds that among the most prominent purposes of potential meanings in the readings of *Sūrat al-Fātiḥah* are diversity and inclusiveness, contextual appropriateness, and conciseness. The study recommends further research into lexical, orthographic, and phonetic aspects of potentiality in Qurʾanic readings—particularly in *Sūrat al-Fātiḥah*—and calls for extending such studies to all Qurʾanic readings, with due attention to examining manifestations of overinterpretation in the study, teaching, and interpretation of Qurʾanic readings.

Keywords: potentiality, meanings of Qurʾanic readings, Sūrat al-Fātiḥah, objectives.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمدُ للّه ربِّ العالمين، الذي أنزل كتابه بلسانٍ عربيٍّ مبين، وجعل اختلاف القراءات وجهًا من وجوه الإعجاز، ومجالًا فسيحًا لثراء الدلالة وعمق البيان، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يمثّل علم القراءات القرآنية أحد المحاور الأساسية في الدراسات القرآنية؛ لما يكشفه من تنوّعٍ صوتيٍّ ورَسميٍّ ودلالي، وما يتيحه من فهم أدقّ لخصائص النصّ القرآني ومقاصده، ومن القضايا المركزية التي أثارت اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا مسألة الاحتمال؛ لما تتضمنه من علاقة وثيقة بين اللفظ والمعنى، وارتباطها المباشر بمناهج التوجيه والتفسير، ولِما يترتّب عليها من اختلاف في إدراك المقاصد التي يُراد تحقيقها من تنوّع القراءات.

وتشكّل سورة الفاتحة ميدانًا تطبيقيًا مهمًا لدراسة الاحتمال في القراءات؛ لما ورد فيها من وجوه قرائية احتملت معاني متعددة، ولِما نُقل فيها من اختلاف بيّن بين أهل القراءات والمفسّرين في تقويم تلك الوجوه، قبولًا وردًّا. ويُبرز هذا التنوع حيوية الدلالة القرآنية، واتساع مساحتها، وقدرتها على الجمع بين التكامل البياني والإيجاز البليغ دون إخلال بمراد الشارع أو استقرار السياق.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتُعنى بتحليل مفهوم الاحتمال وصوره في القراءات المختلف فيها في سورة الفاتحة، من خلال استقراء نصوص العلماء، وموازنة مسالك التوجيه، والكشف عن معايير الاستقامة الدلالية التي بنى عليها العلماء قبول الاحتمال أو إبطاله. وتسعى هذه المقاربة إلى إضاءة جانب مهم من جوانب التنوع القرائي، وإلى إبراز ما يضيفه الاحتمال من ثراء في فهم النص، فضلًا عن فتح آفاق أوسع لدراسة الاحتمال في بقية السور، وفي الجوانب اللفظية والرسميّة والصوتية للقراءات.

مشكلة البحث:

تبحث هذه الدراسة حول إشكال متعلق بالقراءات القرآنية ومقصد الشارع من اختلاف القراءات، وإيراده ألفاظ تحتمل معاني، إما متوافقة، أو متكلمة، أو متعارضة -في الظاهر- في بعض المواضع، فرأت الباحثة أن تبحث عن مفهوم الاحتمال في سورة الفاتحة كأنموذج لبقية القرآن، ويمكن تقريب مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

ما هو مفهوم الاحتمال في علوم القراءات، وما هي صوره؟

ISSN : 2410-1818

ويتفرع عنه:

ما هي أبرز مقاصد الاحتمال في سورة الفاتحة؟

هل اتفق موجهو القراءات في معاني الاحتمالات وما يلحق به من الأداء ونحوه أم اختلفوا؟

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث في إسهامه في دراسة مفهوم الاحتمال بوصفه أداة توجيهية في القراءات القرآنية، وارتباطه بمقصد الشارع من اختلاف الألفاظ، مع بيان أسباب اختيار سورة الفاتحة ميدانًا للتطبيق، وذلك للأسباب الآتية:

1- ورود قراءات احتملت أكثر من معنى، اختلف فيها الموجهون اختلافا كبيرا.

2- محاولة تقييم أقوال العلماء المحتملة في القراءات الواردة في سورة الفاتحة، والحكم عليها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- بيان مفهوم الاحتمال في اللغة والاصطلاح.

2- بيان صور الاحتمال الوارد في القراءات المختلف فيه في سورة الفاتحة.

3- إيضاح موقف العلماء من هذه المعاني المحتملة، وبيان مدى صوابيتها.

الدراسات السابقة:

وقع بين يديّ بعض الدراسات، منها:

الدراسة الأولى: رسالة جامعية في التفسير والحديث قُدمت لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود، بعنوان: (التفسير بالقول المحتمل منزلته وأثره في البيان)، للباحث: عقيل بن سالم بن عقيل الشمري، رسالة دكتوراه في كلية التربية، قدمت لجامعة الملك سعود، السعودية، 1434هـ، ومجالها الأقوال المحتملة في التفسير، فقد سرد كثير من أقوال السلف في بعض الأقوال الاحتمالية، مقسما الأقوال إلى قسمين: قسم موافق لمذهب أهل السنة على اعتبار تسمية الباحث لهم، وقسم لمخالفيهم، ومع ما في الرسالة من محاسن إلا أنها افتقرت للحيادية والتأصيل.

والدراسة الثانية: (مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني)، د/ ناجي حسين صالح علي اليحيري، الناشر: مجلة القلم، تعز، اليمن، العدد (27)، 2012م، وهي بحث محكم أصّل للمفهوم اللغوي والاصطلاحي للاحتمال في التفسير.

ISSN : 2410-1818

الدراسة الثالثة: (أهمية التفسير الاحتمالي للنص القرآني وبواعثه، ومسوغاته العلمية) (دراسة تأصيلية)، نشر البحث في المؤتمر الدولي للدراسات الإسلامية ودورها في خدمة الإنسانية، في نسخته الأول في المملكة العربية السعودية، بمكة الكرمة، المنعقد في الفترة بين (21-23 ربيع الثاني 1443هـ، الموافق 26-28 نوفمبر 2021م)، إعداد: د/ ناجي حسين صالح علي اليحيري، ذكر فيه الباحث أسباب قبول القول المحتمل في التفسير، ومما ذكره اختلاف معاني القراءات واحتمال معانيها وأحكامها.

وأما بحثي هذا فهو دراسة تطبيقية على سورة الفاتحة، وهو محاولة لدراسة مقاصد الاحتمال، وبيان مدى إمكانية صوابيّتها في مجال علوم القراءات القرآنية.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي، التحليلي، وحدَّت البحث بالاحتمال المعنوي للقراءات القرآنية في سورة الفاتحة.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

هيكل البحث:

تمهيد: مفهوم الاحتمال في علوم القراءات.

المبحث الأول: الاحتمال المعنوي المقبول في سورة الفاتحة، مقاصده، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاختلاف في احتمال معاني القراءات.

المطلب الثاني: توجيه قراءتي: (مالك، وملك)، بالمد والقصر.

المطلب الثالث: مقاصد الاحتمال المعنوي في قراءتي (مالك وملك).

المبحث الثاني: الاحتمال المعنوي المردود في سورة الفاتحة، وأسباب رده:

الخاتمة، وتشمل النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

ISSN : 2410-1818

تمهيد:

الاحتمال في اللغة والاصطلاح[1]:

لغة: من حَمَلَ، الحاء والميم واللام: مصدر، واحْتَمَلَ الشيء: أمكن جوازه ورجحانه بين أمرين، وعكسه اليقين، يقال: احتملَ يحتمل احتمالاً، فهو مُحتمِل[2].

وحَمَلَ الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه[3]. واحتمل الأمرُ أن يكون كذا، واحتمل الشَّكُّ: تقبَّله وجاز فيه الشك[4].

ويفهم من كلام أهل اللغة أن الاحتمال يؤدي عدة معان، منها[5]:

- التنازع في الأمر بين الشك واليقين.
- إلحاق الشيء بغيره لعلة مشتركة.
- الانتقال من حالٍ كائنةٍ إلى غيرها.
- جواز الشيء وعدمه.
- إمكان وقوع المحتمل وعدمه.
- التكلف والمشقة في حمل الشيء الظاهر على مقاصده ودلالاته التأويلية المحتملة.

الاحتمال في الاصطلاح[6]: اختلف علماء الأصول في تعريفه على معان، منها:

- عرفه الكوراني[7] بأنه: «اتِّساع الأمر لقبول عدّة وجوه من التأويل»[8].

(1) ينظر: مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني، د/ ناجي اليحيري (ص: 28-49).
(2) ينظر: كتاب العين، للفراهيدي: (3/240 - 241).
(3) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع، للبعلي: (ص: 13).
(4) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لمجموعة من الباحثين: (1/ 562).
(5) ينظر: مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني، د/ ناجي اليحيري: (ص: 28-49).
(6) ينظر: المرجع السابق.
(7) شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكوراني، عالم بالقراءات والتفسير، منسوب إلى كوران، اشتغل بالعلم والتعليم، وله عناية بعلوم القرآن، ولا سيما التفسير والقراءات. كان من أهل الفضل والمعرفة، وذكره أهل التراجم في جملة العلماء المتأخرين، توفي سنة 893هـ. ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي (170/8).
(8) ينظر: الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، للكوراني: (4/ 243)، معجم اللغة العربية المعاصرة، لمجموعة من الباحثين: (1/ 563).

ISSN : 2410-1818

- وقيل بأنه: «اقتضاء الفعل، أو القول، أو الدليل حكمين مختلفين»[1].

قال السيوطي[2]: «كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أوضح وجب الحمل عليه إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره، وإذا تساويا والاستعمال فيهما حقيقة لكن في أحدهما لغوية، أو عرفية، وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل الدليل على إرادة اللغوية....»[3].

وأما في علوم القرآن والقراءات فلم أقف على من عرّفه تعريفا جمعا، إلا أني وقفت على تعريف لأحد الباحثين المعاصرين، حاول وضع تعريف للاحتمال من حيث تعلقه بالتفسير، قال: [...يمكننا أن نعرِّف التفسير الاحتمالي على العموم كمركب وصفي كنوع من أنواع التفسير المعتبرة باعتبار المنهج ودلالة النصوص وخصائصها بأنه: "نوع من التفسير يعنى باتساع معاني النصوص القرآنية الاحتمالية، وصرفها، وعللها، وخصائصها، ومبتنياتها العقدية، والعملية، واللغوية، ونحوها، وقبولها عدة وجوه محتملة غير متمايزة؛ لعلة ظاهرة"][4].

وقد ورد استعمال لفظ الاحتمال في كثير من المصنفات الشرعية عموما والتفسير والقراءات خصوصا، ومن أبرز هذه الصيغ[5]:

- **لفظ الاحتمال ومشتقاته.**
- **لفظ الوجه**، استعمله العلماء بكثرة في تفاسيرهم، وخاصة موجهي القراءات، حتى أصبح علماء له أصوله وقواعده، يسمى علم توجيه القراءات[6].

(1) مُوْسُوعَة القَوَاعِدُ الفِقْهِيَّة، للغزي: (467/7).

(2) هو الإمام الحافظ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي، أحد كبار علماء القرن التاسع الهجري، برع في علوم متعددة، منها: التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، والقراءات، والتاريخ، من أشهر كتبه :الإتقان في علوم القرآن، توفي سنة 911هـ ينظر: الضور اللامع، للسخاوي (65/4).

(3) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (2/ 61).

(4) ينظر: مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني، د/ ناجي اليحيري: (ص: 28-49).

(5) ينظر: المرجع السابق.

(6) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (1/ 339).

ISSN : 2410-1818

- **استعمال ألفاظ الجواز، وما شابهها** [1].
- **استعمال صيغ القول، سواء للاستشهاد أو التضعيف** [2].
- **ألفاظ الترجيح** [3].
- **صيغ الاستدراك** [4].

(1) ينظر: شرح المعالم في أصول الفقه، لابن التلمساني: (1/ 351)، البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: (3/ 300)، الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة الباحثين: (ص: 276).

(2) ينظر: الإشارة في معرفة الأصول والوجازة، للباجي: (ص: 147)، مذكرة في أصول الفقه، للشنقيطي: (ص: 93).

(3) ينظر: الحدود في الأصول، للباجي: (ص: 126)، مناهل العرفان، للزرقاني: (2/ 61)، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، لعبير النعيم: (109 – 125).

(4) ينظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، للزحيلي: (2/ 203)، الاستدراك الأصولي، لإيمان قبوس: (ص: 64–67)

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: الاحتمال المعنوي المقبول في سورة الفاتحة، مقاصده، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الاختلاف في احتمال معاني القراءات[1]:

كل ما ورد من اختلاف معاني القراءتين مما لا يصح أن يجتمعا في شيء واحد سبيله: التفريق بينهما في المعاني والدلالات؛ لأن كل قراءة منهما بمنزل آية قائمة بنفسها؛ فلا يصح أن تجتمع مع آية أخرى تخالفها في شيء واحد لتضادهما واحتمال كل واحدة معنى إضافيا إلا إنه لا يناقض معنى الأخرى ولا يعارضه[2] من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: 110]، حيث اختلف القراء العشر في (كُذِبُواْ)، فمنهم من قرأ: بتشديد الذال، ومنهم من قرأ: بتخفيفها[3]، فاختلفت القراءتان في اللفظ والمعنى مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، فأما القراءة الأولى -بالتشديد-؛ فلأن المعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وأما قراءة الثانية: -التخفيف- فلأن المعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم، فحمل الظن في الأولى على اليقين، والظن في الثانية على الشك، وعلى هذا الاختلاف اختلف حمل الضمائر باختلاف الحمل والظن واليقين[4].

وعلى هذا النحو ورد الاحتمال عند علماء القراءات، سواء كان معنويا -كما ذكرت آنفا-، أو كان احتمال رسم، أو احتمال تغيرٍ في الصوت، أو الأداء، ونحو ذلك[5].

قال ابن الجزري[6]: «...وأما فائدة اختلاف القراءات وتنوعها، فإن في ذلك فوائد غير ما قدمناه من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة، ومنها ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام

(1) ينظر: أهمية التفسير الاحتمالي للنص القرآني وبواعثه ومسوغاته العلمية، دراسة تأصيلية، د/ ناجي اليحيري (ص:127-152).
(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن، للدينوري: (ص: 234). الأحرف السبعة، للداني: (ص: 51).
(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: {كذّبوا} مشددة الذال، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي، وأبو جعفر: {كذبوا}خفيفة، وكلهم ضم الكاف، ينظر: كتاب السبعة، لابن مجاهد: (ص: 351 - 352) والنشر، لابن الجزري: (296/2).
(4) ينظر: الأحرف السبعة، للداني: (ص: 50)، أهمية التفسير الاحتمالي للنص القرآني وبواعثه، ومسوغاته العلمية، لناجي اليحيري: (ص: 127 - 152)
(5) ينظر: المرجع السابق.
(6) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي، المعروف بـ ابن الجزري، أحد أئمة القراءات في الإسلام ومن أبرز من جمع بين علم القراءات والحديث والفقه، خلّف ابن الجزري مؤلفات جليلة، من أشهرها: النشر في القراءات العشر، وطيبة النشر. توفي سنة 833هـ. ينظر: غاية النهاية (246/2).

ISSN : 2410-1818

آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل»[1].

المطلب الثاني: توجيه قراءتي: (مالك، وملك)، بالمد والقصر:

قرأ: عاصم والكسائي ويعقوب: ﴿ مُلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 4]، بإثبات الألف، والمد، وقرأ الباقون: ﴿مَٰلِكِ﴾، بحذف الألف[2]، قال ابن الجزري: "اختلفوا في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فقرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بالألف مدا، وقرأ الباقون، وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة، وأبو جعفر: بغير ألف قصرا"[3].

واحتج من قرأ: ﴿ملك﴾ بغير ألف بنظيره كقوله تعالى: ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ﴾ [الحشر: 23] و ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: 2]، ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾ [طه: 114]، قال ابن زنجلة[4]: "... وكان أبو عمرو يقول أولا تقولون: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾" [5]، وقيل: لأن كل ملك: مالك، وليس كل مالك ملكا؛ قالوا: لأن الرجل قد يملك الدار وغيره، فلا يسمى ملكا، وهو مالك له، قال ابن مجاهد[6]: "... وقال أبو حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو: (ملك) يجمع مالكا، و(مالك) لا يجمع ملكا"[7].

وقيل: لأن وصفه -سبحانه- بالملك أبلغ في المدح من وصفه بالمالك، لأنه وصف نفسه به فقال: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [غافر: 16]، قال ابن زنجلة: "... فامتدح بملك ذلك وانفراده به يومئذ فمدحه بما امتدح به أحق وأولى من غيره، والملك إنما هو من ملك لا من مالك لأنه لو كان من مالك لقيل لمن الملك بكسر الميم"[8].

(1) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (1/ 52)
(2) التيسير في القراءات السبع لأبو عمرو الداني (ص: 15)
(3) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (1/ 271)
(4) أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زَنْجَلَة، من أئمة القراءات، وعلمائها المتقدمين، له عناية بتوجيه القراءات وبيان عللها، ويُعد من المصادر المعتمدة في هذا الباب، اشتهر بكتابه في القراءات الذي جمع فيه أوجه الاختلاف ووجوه الاستدلال لها، توفي سنة 403هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (413/1).
(5) حجة القراءات، لابن زنجلة (ص: 77-79).
(6) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، الإمام في القراءات، وأحد أئمة هذا الفن كان ابن مجاهد من كبار أئمة القراءات في القرن الرابع الهجري، وهو أول من اشتهر بجمع القراءات السبع وتدوينها، توفي سنة 324هـ. ينظر: غاية النهاية، لابن الجزري (74/1).
(7) السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ص: 104).
(8) حجة القراءات، لابن زنجلة (ص: 77-79).

ISSN : 2410-1818

أما من قرأ ﴿مالك﴾ بإثبات الألف والمد، فاحتج بأن (مالك) يتضمن الملك ويشتمل عليه، فيصير الملك مملوكا، كقوله تعالى: **﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾** [آل عمران: 26]، قال ابن زنجلة: "...فقد جعل الملك للمالك فصار مالك أمدح، وإن كان يشتمل على ما يشتمل عليه الملك وعلى ملكه سوى ما يتلوه من زيادة الألف التي هي حسنة قد ضمن عنها عشر حسنات"(1).

واحتجوا -أيضا- بقوله تعالى: **﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾** [الانفطار: 19]، قالوا: لأنه أخبر أنه إذا كان يملك فهو مالك، واحتجوا -أيضا-: بأن (مالكا) يضاف في اللفظ إلى سائر المخلوقات، مثلوا لذلك: بمالك الناس، ومالك الجن، ومالك الحيوان، ومالك الرياح ومالك الطير، وغيرها، مما يضاف إلى غيره، ومنعوا ذلك في (ملك)، قالوا: لا يقال: ملك الريح وملك الحيوان(2)، قال ابن زنجلة: "...فلما كان ذلك كذلك كان الوصف بالمالك أعم من الوصف بالملك لأنه يملك جميع ما ذكرنا وتحيط به قدرته ويحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر خلقه، قال علماؤنا إنما يكون الملك أبلغ في المدح من مالك في صفة المخلوقين لأن أحدهم يملك شيئا دون شيء والله يملك كل شيء"(3).

وفي حجتهم هذه نظر، إذا لا يوجد في اللغة ما يمنع ذلك، وقد اشتهر من ذلك: قولهم: ملك الغابة، وملك العراق، وملك الشام، ونحوه، ثم إن (ملك، مالك)، قراءتان متواترتان، أجمعت الأمة على قبولهما، ولكل واحدة منها مناسبة ومعناها المراد الذي قصده الله سبحانه وتعالى، سواء أدركه أهل اللغة أم لم يدركوه.

قال ابن مجاهد: "...وقد رويا جميعا عن النبي ﷺ"(4).

وقال السمين الحلبي(5) بعد ذلك حجج كل فريق: "...وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مَرْضِيّ؛ لأن كلتيهما متواترةٌ، ويدل على ذلك

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (1/48-49).

(3) حجة القراءات، لابن زنجلة (ص: 77-79).

(4) السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ص: 104).

(5) هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، أحد أئمة العربية والتفسير والقراءات في القرن الثامن الهجري، عُرف بسعة اطلاعه في النحو واللغة، وبعنايته بتوجيه القراءات القرآنية وبيان وجوهها الإعرابية والدلالية، من أشهر مؤلفاته: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، توفي سنة 756هـ. ينظر: غاية النهاية، لابن الجزري (1/98).

ISSN : 2410-1818

ما روي عن ثعلب[1] أنه قال: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فَضَّلتُ الأقوى"[2].

وقال أبو شامة[3]: "..وقد أكثر المصنِّفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يُبالغُ في ذلك إلى حدٍّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربِّ بهما، ثم قال: " حتى أني أُصلِّي بهذه ركعة وبهذه ركعة"[4].

المطلب الثالث: مقاصد الاحتمال المعنوي في قراءتي (مالك وملك):

المقصد، لغة: من (قصد)، ويراد به التوجه والنهوض، وإرادة الشيء وطلب وجوه الإصابة والاستقامة في ذلك كله[5].

وفي الاصطلاح، هو: (علم يعرف منه مقاصد الآيات والسور)[6].

فهو علم يطلب به فهم النص القرآني، وأحكامه، وحِكَمه، وأسراره، ونحو ذلك[7]. قال البقاعي[8]: «وغايته: معرفة الحق من تفسير كل آية من تلك السورة. ومنفعته: التبحر في علم التفسير، فإنه يثمر التسهيل له والتيسير»[9].

(1) هو: أحمد بن يحيى بن يزيد بن شيار الشيباني، الإمام اللغوي، أبو العباس ثعلب، النحوي البغدادي، ثقة كبير له كتاب (في القراءات)، وكتاب (الفصيح)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي سنة 291هـ، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: (135/1).

(2) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: (47/1).

(3) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الدمشقي، أبو القاسم شهاب الدين، أبو شامة، مؤرخ، ومحدث، وباحث، أصله من القدس، ومولده في دمشق، ونشأ بها وتوفي فيها، وولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، له كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، والصلاحية النورية، وغيرها، توفي سنة 665هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (140/23-144).

(4) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: (48/1-49).

(5) ينظر: كتاب العين، للفراهيدي: (5/ 54).

(6) ينظر: مَصَاعِدُ النَّظَرِ، للبقاعي: (1/ 155).

(7) ينظر: مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني، د/ ناجي اليحيري: (ص: 28-49).

(8) هو: الإمام إبراهيم بن عمر بن حسن البِقاعي، من كبار علماء التفسير في القرن التاسع الهجري، نشأ في بيئة علمية، اشتُهر بسعة اطلاعه وقوة عنايته بعلوم القرآن، ولا سيما التفسير وربط السور والآيات بعضِها ببعض من أشهر مؤلفاته نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، توفي سنة 885هـ. ينظر: غاية النهاية، لابن الجزري (415/1).

(9) مصاعد النظر، للبقاعي: (155/1).

ISSN : 2410-1818

ومن أبرز المقاصد التي يمكن استقراؤها من خلال اختلاف القراء وموجهي القراءات في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ بإثبات الألف وحذفها في: (مالك)، الآتي:

المقصد الأول[1]: مقصد التنوع والشمول[2] والملاءمة[3]:

هذه ثلاثة مقاصد بعضها يَسْتلزم بعض، وهي من أبرز خصائص النصوص القرآنية المحتمِلة[4]، وهذا التلازم والشمول والملاءمة لبعض النصوص الاحتمالية يضفي على دلالات النصوص صيغة التكامل، كما في اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ بالألف، و(ملك يوم الدين)، بحذفها، واختلاف موجهي القراءات والمفسرين في حمل معانيها على معان جزئية، ساق إلى فهمها أحد اللفظين في اللغة، فقراءة (ملك) لها في اللغة معناها، (ومالك) لها معناها المنفرد عن (ملك)، وكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، إلا أنها هذا لا يسلم كل السلامة في القرآن الكريم، إذ إن اللفظ إذا قرئ بوجهين متواترين، فإن الله تعالى أجل وأعظم من أن يحشو كلام كلاما زائدا لا يفيد، معنى ولا يؤدي دلالة حكمية أو لغوية، أو معنوية، أو شرعية، فعلم بذلك -ضرورة- أن سبحانه قصد من هذا الاختلاف مقاصد عامة، كالتيسير، والتوسعة، والرحمة، والشمول، وغيرها، وهو الذي أشرنا إليه في اختلاف القراءات هنا، فإن الله تعالى أراد أن تقرأ هذه الآية بوجهين صحيحين متكاملين، يؤدي كل منها معنى الآخر، إذا انفرد، دلّ على ذلك نظير القراءتين في مواضع أخر في القرآن، فإنه إن قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وقال: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾، فإنما أراد المعنيين، إذ يستحيل أن الملك في يوم الدين وهو لا يملك جنة، ولا نارا، ولا مغفرة ولا حسابا، بل المتبادر إلى الذهن أنه الملك في ذلك اليوم المالك لكل شيء، قال تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾، وكذلك إذا قال سبحانه وتعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، وقال:

(1) ينظر: مقاصد الاحتمال في النص القرآني، د/ ناجي اليحيري (380-432).

(2) تعريف الشمول والتنبيه عليه، وأنواعه: قياس الشمول هو انتقال الذهن مع المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي، المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين. ينظر: الفتاوى، لابن تيمية: (9/ 119)، وأما قياس التمثيل هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين، لاشتراك الاثنين في معنى واحد مشترك بينهما، وذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي، ثم المعنى المشترك الكلي، يجب العلم بذلك الملزوم، إذا لم يكن بينا بنفسه، ينظر: الفتاوى: (19/ 120). ويعتبر ابن تيمية قياس التمثيل هو الأصل الحقيقي لقياس الشمول لأن التجربة قد دلت على أن أشياء معينة، وليس على أمور عامة، ولما أن العقل يحس بالجزئيات ويدركها أكثر من إدراكه للكليات، فإنه يدرك حتما القدر المشترك الذي يربط بين أطراف الجزئيات ليجعل منها قضية كلية. ينظر: الرد على المنطقيين: (ص: 116-118). وقانون التأويل، لابن العربي: (ص: 325)

(3) المناسبة لجميع المخاطبين، كالتصريح والتعريض والالتفات ونحوها.

(4) الجدول في إعراب القرآن، لصافي: (4/ 415)

ISSN : 2410-1818

﴿مُلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾، دلّ ذلك بدلالتي الاقتضاء[1]، والتضمين[2] على أن الله سبحانه مالك الملك على الحقيقة، لا ينازعه أحد في شيء من ملكه، ويلزم عن ذلك كونه المتصرف فيه تصرفًا مطلقًا، له الأمر والنهي، ولا يغالبه ولا يعارضه أحد، فهذا وجه.

والوجه الثاني: قصد اجتماع اللفظين في موضع واحد، ودلالته أنه أراد بيان شمول اللفظين لكل ما ورد في القرآن من المعاني المتفردة في اللغة في كل لفظ، قال أبو شامة: "...وقد أكثر المصنِّفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يُبالغُ في ذلك إلى حدٍّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربِّ بهما، ثم قال: حتى أني أُصلِّي بهذه ركعة وبهذه ركعة"[3]. فظاهر كلام أبي شامة أن الله أراد تقرير الوصفين، من خلال اختلاف اللفظين، ليلائم ما وصف به نفسه في سائر القرآن، والفاتحة أم الكتاب، وهي متضمنة لما في القرآن، فدلّ ذلك على إرادة الشارع ذلك، على وجه الإيجاز، وهو ما سأبينه في المقصد الثاني.

المقصد الثاني[4]: الإيجاز والاختصار[5]:

الإيجاز وتقليل الكثير شائع في لسان العرب إذا عرف معناه، وطلب الإيجاز والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل دليل فصاحة المتكلم، سواء كان إيجاز حذف، أو قصر، على اعتبار تقسيم اللغويين له[6].

قال الفيروز آبادي[7]: "...أما إيجاز اللفظ مع تمام المعنى فهو أبلغ أقسام الإيجاز؛ ولهذا قيل: الإعجاز في الإيجاز نهاية إعجاز، وهذا المعنى موجود في القرآن إما على سبيل الحذف، وإما على سبيل

(1) الاقتضاء: مصطلح أصولي يُراد به: دلالة اللفظ على معنى لا يصحّ الكلام ولا يستقيم الحكم إلا بتقديره، وإن لم يُذكر صراحة في النص، ويُعدّ من دلالات الالتزام عند الأصوليين، ويقابله: الإشارة، والتنبيه، والإيماء. ينظر: الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي (1/69-71).

(2) التضمين: هو دلالة اللفظ على معناه الأصلي، مع اشتماله على معنى آخر يقتضيه المقام والسياق، ويُفهم تبعًا لا استقلالًا، فالتضمين عنده مرتبط بدلالة الاقتضاء والسياق، لا بالتحكم أو التكلف. ينظر: المرجع السابق (3/300-302).

(3) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (1/48-49).

(4) ينظر: مقاصد الاحتمال في النص القرآني، لناجي اليحيري: (404-408).

(5) ينظر: إعجاز القرآن، للباقلاني: (ص: 192، 262)، دلائل الإعجاز، للجرجاني: (ص: 463، 521).

(6) ينظر: معاني القرآن، للفراء: (1/ 2)، البرهان، للزركشي: (3/ 105، 220)، الإتقان، للسيوطي: (3/ 180).

(7) هو: مجد الدين أبو طاهر محمد الفيروزآبادي الشيرازي، كان من كبار أئمة اللغة، انتهت إليه رياسة هذا الفن في عصره، وبرع في المعاجم واللغة والحديث، واشتهر بسعة حفظه وكثرة تصانيفه، وكان له عناية بالقرآن وعلومه، من أشهر مؤلفاته: القاموس المحيط. توفي سنة 817هـ. ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (7/232).

ISSN : 2410-1818

الاختصار"[1].

وقد استعمل القرآن الإيجاز والاختصار بصور مختلفة، منها: احتمال المعاني للحذف وعدمه، والتضمين، واختلاف التنوع، حيث يقتصر على لفظ يحتمل أكثر من معنى، إما كلياً، أو جزئياً، أو ضمنياً[2]؛ ولذلك عدَّ السيوطي التضمين أسلوباً من أساليب الإيجاز والاختصار، قال: "وهو نوعان: أحدها: ما يفهم من البنية، كقولك: معلوم، فإنه يوجب أنه لا بد من عالم، والثاني: من معنى العبارة، كـ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ فإنه تضمن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله والتبرك باسمه"[3].

قال اليحيري -معاصر-: "...وكلا النوعين مأخوذ إما من احتمال دلالة الكلام عليه دلالة إخبار أو دلالة قياس[4]، إلا أن الاستعمال في القرآن قد يختلف في بعض المواضع على خلاف ما ألفته العرب، فإن العرب قلَّ أن يستعملوا اللفظ لأكثر من معنى، كما ذكرت آنفا، في لفظ: (معلوم) فإنها تفيد العلم، ولا تفيد غيره، وتفيد القصر على المخاطب ولا تفيد غيره، ولا تتصرف عنه إلا لقرينة على خلاف القرآن فإن تنوع صيغه بين العموم والخصوص والتقييد والإطلاق، واختلاف عود الضمائر، وشمول الألفاظ، يحتمل ذلك ويحتمل غيره"[5]. كما في قوله تعالى: (مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ) بإثبات الألف وحذفها، ففي هذه الآية من الإيجاز والاختصار والتضمين والعموم والخصوص والتقييد والإطلاق والشمول والتعريض، وغيرها، ما ليس في غيرها من كلام البشر، ولا حتى المواضع التي في القرآن التي أجمع القراء على قراءتها إما بإثبات الألف، أو حذفها، فإن من قرأ: (ملك)، فإن معناها متضمن لمعنى مالك، وبينه وبين (مالك) خصوص وعموم، وكذلك من قرأ: (مالك) بإثبات الألف، فإن معناها متضمن معنى: (ملك)، وبينهما خصوص وعموم، وكل قراءة إذا أفردت اشتمل معناها مؤدى القراءة الأخرى وأحكامها العقدية، وأما إذا ما قرأ القارئ بالعطف -أي: بالقراءتين جميعا- فإن كل قراءة لها وجه من المعاني موافق للمعنى اللغوي، وموافق لنظيره في القرآن مما أجمع عليه، إما بالحذف والإثبات، ومن يعلم أن الجمع بين القراءتين فيه من الإيجاز ما ليس في المواضع الأخرى -في القرآن- مما حذفت فيه الألف أو أثبتت. والله أعلم.

(1) بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي: (1/ 68).
(2) ينظر: مقاصد الاحتمال في النص القرآني، لناجي اليحيري: (404-405).
(3) معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي: (1/ 230)
(4) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، للرماني: (ص: 102 – 104)
(5) مقاصد الاحتمال في النص القرآني، لناجي اليحيري: (ص: 405)

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: الاحتمال المعنوي المردود في سورة الفاتحة، وأسباب رده

مثلت في المبحث السابق لصورة من صور الاحتمال المعنوي المقبول، ومقصده في بيان الأحكام والمعاني، ونحوها، وفي هذا المبحث سأذكر مثالا لما ورد من توجيه القراءات من الاحتمالات المعنوية المردود، وبيان سبب ردها، وأقرب مثلٍ لإيضاح ذلك، هو الاحتمال المعنوي الوارد في قوله تعالى: ﴿**ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ**﴾ [الفاتحة: 6]:

واختلفوا في: الصراط، وصراط، قرأه رويس وقنبل -بخلف عنه-: (السراط، وسراط) حيث وقعت بالسين، وقرأ خلف: (الزراط) بإشمام الصاد زايا، فيهما حيث وقعا، وقرأ خلاد بالإشمام[1] في الموضع الأول (الصراط)[2]، وأما الموضع الثاني: (صراط) المنكرة، فله الإشمام وله الصاد، وغير الفاتحة قرأ (صراط) بالصاد، في جميع المواضع، وقرأ باقي القراء بالصاد في جميع المواضع[3].

وخلاصة ما في: (الصراط، وصراط) من وجوه القراءة المتواترة:

1 - الصراط، بالصاد، وهي قراءة الجمهور، وهي الأشهر، وهي لغة قريش، وعليها رسم المصحف الإمام، قال الأزهري[4] : "...وقال أبو حاتم فيما أخبرنا عنه أبو بكر بن عثمان: قراءة العامة بالصاد، وعليها المصاحف"[5].

2 - السراط، بالسين، على الأصل، وهي قراءة قنبل، ورويس، قال الأزهري: "...مَنْ قَرَأَ بالسين فهو الأصل؛ لأن العرب تقول: سرطتُ اللقمة سرطا، و: زَرَدتهَا - زَرداً، أي: بلعتُها بلعًا. وَمَنْ قَرَأَ بالصاد فلأن مخرج السين والصاد من طرف اللسان فيما بينه وبين الثنايا، والسين والصاد يتعاقبان في كل حرف فيه غين، أو قاف، أو طاء، أو خاء. فالطاء مثل: (بَسطة، وبَصطة) ، ومثل: (مُسَيطر، ومُصَيْطر) ،

(1) والمعنى بهذا الإشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي. والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة: أحدها خلط حرف بحرف كما في الصراط، وما يأتي في أصدق ومصيطر. والثاني: خلط حركة بأخرى كما يأتي في قيل، وغيض، وأشباههما. والثالث إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك كما يأتي في: (تَأْمَنَّا عَلى يُوسُفَ). على ظاهر عبارة صاحب التيسير. والرابع ضم الشفتين بعد سكون الحرف. وهو الذي يأتي في باب الوقف وفى باب وقف حمزة وهشام، وآخر باب الإدغام. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (1/ 71-72).

(2) المعرفة حيث وقعت في الفاتحة وغيرها.

(3) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (1/ 271-272).

(4) أبو منصور محمد بن أحمد الهروي المعروف بالأزهري، إمام في اللغة، من كبار أصحاب المعاجم، وصاحب تهذيب اللغة، وقد عُرف بدقة النقل وكثرة الاعتماد على السماع من الأعراب، وله مكانة رفيعة في التراث اللغوي. توفي سنة 370هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (309/16).

(5) معاني القراءات، للأزهري: (1/ 110-111).

ISSN : 2410-1818

والخاء مثل: سلخ الجلد، وصلخه. والغين مثل: مصدغة، ومسدغة. والقاف مثل: الصقر، والسقر، و: صقع الديك، وسقع. رَوى ذلك الثقات عن العرب. والسين حرف مهموس، والصاد حرف مجهور؛ ولذلك اختير مع هذه الحروف[1].

3 - الزراط، بالزاي، بالزاي خالصة، لغة رواها الأصمعي، عن أبى عمرو، وهي قراءة شاذة[2].

4 - الزراط، بالزاي، مع الإشمام، وهي قراءة حمزة، بخلاف خلاد، وهي لغة قيس. وقال أبو جعفر الطوسي[3]: "الصراط، بالصاد، لغة قريش، وهي اللغة الجيدة، وعامة العرب يجعلونها سينا، والزاي، لغة لعذرة، وكعب، وبنى القين"[4].

فهذ وجوه الاحتمال اللغوي الرسمي في قراءتي: (الصراط وصراط)، فهي في القراءات المتواترة إما صادا وإما سينا، وعليهما رسم المصاحف، والصاد أشهر وأكثر، وإما إشمام الصاد زايا، فهذه المتواترة، وقرأ بالزاي خالصة وهي قراءة شاذة، وهذه الحروف هي وجوه إبدال الحروف صوتا ولغة عند العرب، وهي وجوه بعضها من بعض لاشتراك حروف الصفير -الصاد والزاي والسين- في المخرج وتقاربها في الصفات، وعليها اشتركت ألسن القبائل العربية، وكلها صحيحة فصيحة، ولا خلاف في هذه المسألة، قال أبو الليث السمرقندي[5]: "... ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ رويت القراءتان عن ابن كثير أنه قرأ «السراط» بالسين، وروي عن حمزة أنه قرأ بالزاي، وقرأ الباقون بالصاد وكل ذلك جائز، لأن مخرج السين والصاد واحد، وكذلك الزاي مخرجه منهما قريب، والقراءة المعروفة بالصاد قال ابن عباس رضي الله عنهما: اهْدِنَا يعني أرشدنا، الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ وهو الإسلام"[6]، وإنما الخلاف في أثر هذا الاختلاف الصوتي والرسمي والروائي في المعاني[7].

(1) معاني القراءات للأزهري: (1/ 110-111).
(2) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (1/ 48-49).

(3) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، أحد كبار علماء الإمامية، وإمام من أئمتهم في الفقه والأصول والحديث والتفسير، له تصانيف كثيرة، من أشهرها :التبيان في تفسير القرآن، والعدة في أصول الفقه، والتهذيب، والاستبصار، توفي سنة 460هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (260/18).
(4) ذكره ابن الجوزي، ينظر: زاد المسير في علم التفسير (1/ 20).

(5) هو الإمام الفقيه المفسّر، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، من كبار علماء الحنفية في القرن الرابع الهجري. كان إمامًا في الفقه، مفسّرًا للقرآن، واعظًا، مشهورًا بالزهد والديانة، من أشهر مؤلفاته: بحر العلوم في التفسير (ويُعرف بتفسير السمرقندي)، وتنبيه الغافلين، وبستان العارفين، وغيرها، توفي سنة 373هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (323/16).
(6) بحر العلوم، للسمرقندي (1/ 18).
(7) الإبانة عن معاني القراءات، للأزهري (ص: 118-119).

ISSN : 2410-1818

قال ابن الجزري: "...وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناها لا تخلو من ثلاثة أحوال: أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد، الثاني: اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، الثالث: اختلافهما جميعا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، فأما الأول فكالاختلاف في (الصراط وعليهم ويؤده والقدس ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط...وأما الثاني فنحو (مالك، وملك) في الفاتحة...وأما الثالث فنحو (وظنوا أنهم قد كذبوا) بالتشديد والتخفيف"[1].

فقوله -رحمه الله-: "... فأما الأول فكالاختلاف في (الصراط وعليهم ويؤده والقدس ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط..."، صريح أن من القراءات ما الاختلاف فيه محمول بالإجماع على اللغات ومؤدى ذلك ومقصده التيسير على الأمة وهو وجوه من وجه التيسير التي قصد منها إنزال القرآن على سبعة أحرف، إلا إن بعض موجهي القراءات احتجوا لحمل قرأة من قرأ بالسين، أو الزاي أو الإشمام على معاني تفسيرية، متأولا لقول الأزهري حين قال عند التفريق بين الصراط بالصاد والسين والزاي: "...مَنْ قَرَأَ بالسين فهو الأصل؛ لأن العرب تقول: سرطتُ اللقمة سرطا، و: زَرَدتهَا - زَرداً، أي: بلعتُها بلعًا"[2].

لا شك أن هذا وجه مستعمل في لسان العرب، ولكن من القواعد المتقررة أن اللفظ إذا اختلف فيه بين المعنى واللغوي والمعنى الشرعي؛ فإن المعنى الشرعي مقدم على اللغوي، وهو المتقرر هنا، أي: أن المراد بـ (الصراط وصرط)، والصاد والزي والسين والإشمام: الطريق والمنهج، وليس المراد به الصراط المحض الزلل الذي وضع على جهنم، فهما احتمالان متباعدان، أحدهما مقبول والآخر مردود، وتفصيل المسألة على النحو الآتي:

الاحتمال الأول: عليه جمهور العلماء:

قالوا: أن المراد بقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، بالصاد، والسين، والإشمام، الطريق الواضح البين، وخصوه في سورة الفاتحة: بالإسلام، وجميع القراءات الواردات في لغات بمعنى واحد، قال الداني (ت:444هـ): "...فأما اختلاف اللفظ والمعنى واحد فنحو قوله: (السراط) بالسين و -الصراط- بالصاد و (الزراط) بالزاي"[3].

(1) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (1/49-50).
(2) معاني القراءات، للأزهري (1/110-111).
(3) الأحرف السبعة للداني (ص: 47)

ISSN : 2410-1818

وجاء في زاد المسير في بيان هذا المعنى أربعة أقوال، الأول: أن الصراط: كتاب الله، روي عن علي رضي الله عنه، والثاني: أنه دين الإسلام. قاله ابن مسعود، وابن عباس، ومن التابعين: الحسن البصري، وأبو العالية وغيرهم. والثالث: أنه الطريق الهادي إلى دين الله، وهي رواية عن ابن عباس، وقاله مجاهد. والرابع: أنه طريق الجنة، روي عن ابن عباس أيضاً[1]، ولو تأملناها لرأينها بمعنى واحد وألفاظه من باب السعة في اللغة واختلاف التنوع، قال ابن جرير[2]: "...أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعًا على أن "الصراط المستقيم"، هو الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه. وكذلك ذلك في لغة جميع العرب"[3].

الاحتمال الثاني: حمل معنى الصراط على معناه اللغوي:

ذهب إلى هذا بعض المتأخرين، حيث حملوه على معان اللغوي، مستأنسين بأقوال بعض المتقدمين، وليس الأمر كما ظنوا -والله أعلم-، وتفصيل أقوالهم على النحو الآتي:

قال فاضل السامرائي-معاصر-: "...ثم وصف الصراط: أنه مستقيم، وليس الصراط، يعني: مستقيم الصراط هو الطريق الواسع، أصلها سراط (بالسين) من سرط بمعنى بلع؛ لأنه يبلع السابلة لأنه ضخم، ولذلك قسم يسموه لَقْم؛ لأنه يلتقمهم، مستقيم وصف آخر للصراط ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: 23][4]. وقال بعض الباحثين: "والصراط: الطريق، وقرئ: السراط، بالسين، من الاسترواط، وهو الابتلاع، كأن الطريق يسترط من يسلكه[5].

وأصل قوله هذا نقله غير واحد من المتقدمين، قال القرطبي[6]: "...وقرئ: السراط (بالسين) من الاسترواط بمعنى الابتلاع، كأن الطريق يسترط من يسلكه. وقرى بين الزاي والصاد. وقرى بزاء خالصة

(1) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (1/ 20-21)، وينظر: فتح القدير للشوكاني (1/ 28).
(2) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الإمام المفسّر، المؤرّخ، الفقيه المجتهد، أحد أعلام القرن الثالث الهجري، عُرف بسعة الاطلاع، وقوة الحفظ، والاستقلال في الاجتهاد، وله مذهب فقهي خاص اندثر بعده. ومن أشهر مصنفاته: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، توفي سنة 310هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (267/14).
(3) جامع البيان، للطبري (1/ 170)
(4) لمسات بيانية لسور القرآن الكريم، للسامرائي (2/ 126)
(5) الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين (ص: 3771)
(6) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي، الإمام المفسّر الفقيه المالكي، أحد أعلام التفسير والفقه في القرن السابع الهجري، يُعدّ من كبار مفسري القرآن، وأشهر مؤلفاته كتابه (الجامع لأحكام القرآن) الذي جمع فيه بين التفسير، والفقه، واللغة، والقراءات، والأحكام، توفي سنة 671هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (226/23).

ISSN : 2410-1818

والسين الأصل"[1]، وقال البغوي[2]: "الصراط الجادة، وأصله السين من سرط الشيء ابتلعه"[3]، سُمِّيَ سِرَاطًا لِأَنَّهُ يَسْرُطُ السَّابِلَةَ[4]، وسمي لقماً؛ لأنه يلتقمهم[5].

ولو تأملنا قول البغوي والقرطبي؛ لتبيّن لنا أنه أراد الوصف اللغوي على عمومه، لا على معناه ومقصده المراد في سورة الفاتحة الذي عليه جمهور العلماء؛ أي ما ذكره ابن الجوزي في زاد المسير، وشاهد ذلك أن القرطبي صرح بقول الجمهور وأكده عند تفسير الآية أخرج معناه عن أصله اللغوي إلى مقصده الشرعي، قال: "...﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾: هو دين الله الذي لا يقبل من العبادة غيره...أصلُ الصراط في كلام العرب: الطريق... "[6].

فدلّ ما ذكرناه -آنفا- أن حمل معنى الآية على الخصوص اللغوي دون معناه الشرعي الموافق للسياق فيه شيء من التكلف والتعسف، وهو سبب كاف لرد هذا المعنى المخالف لما عليه عموم الآية ومقصده الشرعي المحتمل، إذ كيف يكون للمؤمنين أن يدعوا ربهم سبحانه وتعالى أن يدلهم ويهديهم إلى السراط -بالسين- الذين يبتلعهم، وما فائدة هذه الدلالة إلا التعسف، وأما ما جاء في اللغة، أو ما ورد من ذكر الصراط في الأثر وأن المراد به الجسر الذي على جهنم فهذا معنى فهم من الآثار وليس من نص الآية الواردة في سورة الفاتحة، قال ابن جرير: "... وقد زعم بعضُهم أنّ معنى قوله: ﴿**ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ**﴾: أسْلِكنا طريق الجنة في المعاد، أيْ قدِّمنا له وامض بنا إليه، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿**فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ**﴾ لسورة الصافات: 23، أي: أدخلوهم النار، كما تُهْدَى المرأة إلى زوجها، يُعني بذلك أنها تُدخَل إليه، وكما تُهدَى الهديَّة إلى الرجل"[7].

(1) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (1/ 148).

(2) هو محيي السُنّة، أبو محمد الحسين الفَرّاء البغوي الشافعي، الإمام المفسّر، المحدّث، الفقيه، كان من أئمة أهل السُنة، جمع بين الفقه والحديث والتفسير، أشهر مصنفاته: معالم التنزيل في تفسير القرآن، توفي سنة 516هـ. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (126/2).

(3) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (1/ 86).

(4) معالم التنزيل في تفسير القرآن (1/ 24).

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (1/ 30).

(6) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (1/ 147)، وينظر: روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، للصابوني (ص: 3).

(7) جامع البيان، للطبري (1/ 168)

ISSN : 2410-1818

وأما معنى قوله تعالى المناسب لسياق الآيات في سورة الصافات، فمعناها يختلف باتفاق المفسرين عن معنى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، قال يحي بن سلام[1]: "...﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: 23] إِلَى طَرِيقِ الْجَحِيمِ"[2]، وعلى هذا يمكن حمل معنى السراط، على قراءتي رويس ووجه قنبل: بالسين، على معنى السرط، من الاستراط، بمعنى الابتلاع، كأن الطريق يسترط من يسلكه ويهوي به في جهنم، وإنما سأمكن حمله على ذلك؛ لِأَنَّهُ يَسْرُطُهم، وسمي لقماً؛ لأنه يلتقمهم[3]، والله أعلم.

(1) أبو زكريّا يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري، القيرواني، أحد أئمة التفسير والحديث في القرن الثاني الهجري، من أوائل من ألّف في تفسير القرآن تفسيرًا مسندًا، ويُعد تفسيره من أقدم التفاسير التي وصلتنا، أثنى عليه العلماء، وعدّوه من الثقات في الحديث، ومن أهل العلم بالقرآن وتفسيره، مع عناية بالأثر والرواية، توفي سنة 200هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (142/6).

(2) تفسير يحيى بن سلام (2/ 827)

(3) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (1/ 148)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري (1/ 86)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (1/ 30).

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات.

أولا : أبرز النتائج:

1- ذكر بعض الباحثين المعاصرين معنى للتفسير المحتمل، وخصص جانبا منه للقراءات القرآنية، وترى الباحثة أن ما ذهب إليه الباحث يحتاج إلى مزيد بحث وتدقيق.
2- انقسم الاحتمال المعنوي في سورة الفاتحة إلى قسمين رئيسيين، الأول: مقبول، كليا أو جزئيا، والثاني: مردود.
3- من أبرز مقاصد الاحتمال المستقرأة من خلال دراسة احتمال معاني القراءات في سورة الفاتحة، الآتي:
   - مقصد التنوع والشمول والملاءمة.
   - الإيجاز والاختصار.
4- هناك مقاصد لفظية وصوتية في سورة الفاتحة غيره أن الباحثة لم تطرقه لخروجه عن حدود بحثها.

ثانيا : أهم التوصيات:

توصي الباحثة بالآتية:

1- دراسة جوانب الاحتمال اللفظي والرسمي والصوتي للقراءات القرآنية في سورة الفاتحة.
2- تعميم هذه الدراسات على جميع القراءات في القرآن الكريم.
3- دراسة التكلف في دراسة وتدريس القراءات القرآنية وتوجيهها.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
3. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: 911ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
5. الأحرف السبعة للقرآن، الداني أبو عمرو، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، 1408ه، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان.
6. الاستدراك الأصولي دراسة تأصيلية تطبيقية على المصنفات الأصولية من القرن الثالث إلى القرن الرابع عشر هجريا، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، إعداد: إيمان بنت سالم قبوس، 2015م.
7. إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني (ت: 403ه)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعارف، مصر، ط5، 1997م.
8. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م.
9. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (تفسير البيضاوي)، المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
10. أهمية التفسير الاحتمالي للنص القرآني وبواعثه، ومسوغاته العلمية (دراسة تأصيلية)، الناشر: للمؤتمر الدولي للدراسات الإسلامية ودورها في خدمة الإنسانية، المملكة العربية السعودية، بمكة المكرمة، 2021م.
11. بحر العلوم، (تفسير السمرقندي)، نصر بن محمد بن إبراهيم، أبي الليث، السمرقندي، الفقيه، الحنفي، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، تحقيق: د/ محمود مطرجي.
12. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين، الزركشي (ت:794هـ)، الناشر: دار الكتبي، ط1، 1414هـ- 1994م.
13. البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بن بهادر، الزركشي(ت:794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، الناشر: دار إحياء الكتب، ط1، 1957م.

ISSN : 2410-1818

14. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1416هـ.

15. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

16. تفسير يحيى بن سلام، المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: 200هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

17. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد، الداني (ت: 444هـ)، تحقيق: خلف الشغدلي، الناشر: دار الأندلس، السعودية، ط1، 2015م.

18. جامع البيان في تأويل القرآن، (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.

19. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.

20. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود صافي (ت: 1376هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

21. حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية 1402ه - 1982م.

22. الحدود في الأصول، سليمان بن خلف، الباجي (ت: 474هـ)، المحقق: محمد إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.

23. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، السمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

24. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت: 893هـ)، تحقيق: سعيد المجيدي، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2008م.

25. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1413هـ.

ISSN : 2410-1818

26. الرد على المنطقيين، أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، الناشر: دار ترجمان السنة، باكستان، ط3، 1976م.
27. روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني، الناشر: مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط3، 1980م.
28. زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
29. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1406ه.
30. شرح المعالم في أصول الفقه، عبد الله بن محمد، الفهري، ابن التلمساني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: عالم الكتب للطباعة، بيروت - لبنان، ط1، 1419ه.
31. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، 1992م.
32. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2006م.
33. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: 850هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ.
34. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ.
35. قانون التَّأويل، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي (ت: 543ه)، تحقيق: محمّد السّليماني، الناشر: دار القبلة للثقافة، جَدّة، ط1، 1406ه.
36. قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير - دراسة تأصيلية تطبيقية، عبير بنت عبد الله النعيم، الناشر: دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط1، 1436ه - 2015م.
37. كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.
38. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: 175ه) تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

ISSN : 2410-1818

39. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، فاضل بن صالح، السامرائي، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 1423هـ.

40. مجموع الفتاوى، ابن تيمية (ت: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، 1995م.

41. مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين، الشنقيطي (ت: 1393هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، 2001م.

42. مَصَاعِدُ النَّظَرِ لِلإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السُّوَرِ(المَقْصِدُ الأَسْمَى في مُطَابَقَةِ اسْمِ كُلِّ سُورَةٍ لِلمُسَمَّى) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي(ت:885هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط1، ، 1408هـ - 1987م.

43. المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح، البعلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ياسين الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي، ط1، 2003م.

44. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، البغوي(ت: 510هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط1، 1420ه.

45. معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991 م.

46. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.

47. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1408هـ.

48. معجم القراءات، د/ عبد اللطيف الخطيب، الناشر: دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1422ه - 2002م.

49. معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت:1424هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م.

50. مفهوم التفسير الاحتمالي للنص القرآني، د/ ناجي حسين صالح علي اليحيري، الناشر: مجلة القلم (ISSN 2410-5228)، تعز، اليمن، العدد(27)، سبتمبر-أكتوبر، 2021م.

51. مقاصد الاحتمال في النص القرآني، د/ ناجي حسين اليحيري، الناشر: مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، اليمن، المجلد(19)، العدد(1)، يونيو، 2024م.

ISSN : 2410-1818

52. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1415هـ.

53. الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار ابن عفّان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

54. الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: 1423هـ.

55. الموسوعة القرآنية، إبراهيم الإبياري، القرن: الخامس عشر، الناشر: مؤسسة سجل العرب، سنة الطبع: 1405هـ.

56. مُوْسُوعَة القَواعِدُ الفِقْهِيَّة، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003م.

57. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]

58. النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى، الرماني (ت: 384هـ)، المحقق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، الناشر: دار المعارف بمصر، ط3، 1976م.

59. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، د/ محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الخير للطباعة، سوريا، ط2، 1427هـ - 2006م.

60. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59